

قيادة الجيش الجزائري تجاهر باستعدادها للانخراط في المهام الدولية

في الملفات السياسية، كما لم يتوان في التعبير أكثر من مرة عن دعم العسكر للدستور وللسلطة الجديدة، ولشعارات المرحلة الجديدة في تاريخ البلاد.

وقد فضل البند 30 من الدستور الجديد مهام ودور المؤسسة العسكرية، حيث سمح للجيش الجزائري بالمشاركة في المهام الدولية في إطار جهود "الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، لإحلال الأمن والسلم في العالم"، ووضع القرار بيد رئيس الجمهورية وتركية ثلثي البرلمان.

ويبدو أن التوجه الجديد أثار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية التي أوفدت وزير دفاعها مارك أسبر، للجزائر من أجل بحث إمكانيات التعاون العسكري والأمني، والمحت تصريحات الطرفين إلى بوابر تعاون مثمر بين البلدين، تكون امتدادا لرفع الحظر الدستوري، ويفتح إمكانيات مشاركة الجيش الجزائري في مهام أممية أو أفريقية قريبا.

كما أن فرنسا التي تدير القوة الأفريقية لمواجهة الإرهاب في الساحل والصحراء، أكثر المهتمين بالتحول الجديد في عقيدة الجيش الجزائري، خاصة وأنها كانت من الملحنين وحتى الضاعطين من أجل مساهمته في مخطط الحرب على الإرهاب التي تقودها في القارة السمراء.

فرنسا التي تدير القوة الأفريقية لمواجهة الإرهاب في الساحل والصحراء، أكثر المهتمين بالتحول الجديد في عقيدة الجيش الجزائري

ويبقى الاستفتاء الذي تركه البند الدستوري المذكور، لإمكانية إبرام اتفاقيات ثنائية بين الجزائر وأطراف أخرى في هذا الإطار، العلامة الفارقة في التحول المذكور، على اعتبار أنه يفتح المجال أمام نقاشات محتملة تأخذ طابعا حمل محاذير المعارضين كما يشمل تعيين رئيس الحكومة من قبلهم عقيدتها من جيش التحرير (1954 - 1962) إلى مؤسسة براغماتية تخضع للتوازنات الخارجية والمصالح المتجانسة.

ويتألف مشروع تعديل الدستور الجزائري من 7 أبواب، ويضم في أبرز مواد منع الترشح للرئاسة لأكثر من فترتين (5 سنوات لكل واحدة) سواء كانتا متتاليتين أو منفصلتين. كما يشمل تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية، والسماح بمشاركة الجيش في مهام خارج الحدود، بشرط موافقة ثلثي أعضاء البرلمان.

وطيلة أكثر من أسبوعين من الحملة الانتخابية، جال أعضاء الحكومة ومستشارون للرئيس الجزائري عبد المجيد تبسون، وكذلك قادة أحزاب ومنظمات موالية له في عدة ولايات للترويج للوثيقة والدعوة للمشاركة بقوة في الاستفتاء.

في المقابل، غابت المعارضة عن الحملة الانتخابية، علما أنها منقسمة بين تيارين أحدهما يقاطع الاستفتاء بشكل كامل ويعتبره محاولة لفرض خارطة طريق للنظام، وآخر يتحفظ على مضمونه ويعتبره غير توافقي.



مخاوف من توريط الجيش في مأزق الصراعات الخارجية

صابر بلدي
صحافي جزائري

الجزائر - جهر قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقريحة، بخلفيات الحملة الدعائية التي يخوضها داخل وحدات وهيكل مؤسسته من أجل دعم الدستور الجديد، المقرر عرضه على الاستفتاء الشعبي في مطلع نوفمبر الداخل، الأمر الذي يؤكد التوجهات الجديدة في العقيدة العسكرية التي ستعمل أبعادا دولية، بعدما كانت عقيدة محلية دفاعية غير معنية ببؤر التوتر الإقليمية والدولية.

وصرح الجنرال شنقريحة، السبت، من مقر الناحية العسكرية الثانية بوهران (غربي العاصمة)، بأن "المساهمة القوية لأفراد الجيش في إنجاح مرور الدستور خلال الاستفتاء المنتظر، سيكفل للجيش الجزائري المساهمة في إحلال الأمن والسلام في العالم، في إطار جهود منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي".

وبهذا التصريح يكون الرجل في المؤسسة العسكرية، قد جهر كلية بالخلفيات الحقيقية للحملة الدعائية التي يخوضها خلال الأسابيع الأخيرة داخل هيكل ووحدات المؤسسة، لحث منتسبيها على المشاركة القوية في الاستفتاء الشعبي وعلى تزكية الوثيقة. وأكد المتحدث في مقر الناحية العسكرية الثانية، بأن "وضع البلاد على السكة الصحيحة يستوجب بالضرورة تحديد الأولويات، ولا شك أن الأولوية التي تفرض نفسها في هذه المرحلة الحاسمة التي تمر بها الجزائر، هي أولوية التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء الشعبي".

وأضاف "أن العودة إلى الشعب ليُعبر بصوته بكل حرية وسيادة عن قناعاته تجاه التعديلات الدستورية المطروحة، الرامية على وجه الخصوص إلى ترسيخ توازن السلطات وإشراك الشباب والمجتمع المدني في بناء مسار الجزائر الجديدة".

ولفت إلى أن "أولوية التعديل الدستوري المطروح هو السهر على احترام الحقوق الأساسية والحريات، وإمكانية مشاركة بلادنا في إطار احترام مبادئ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مهام حفظ السلم خارج حدودنا الوطنية، وذلك بقرار من رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني".

ولا يزال التوجه في مهام ودور الجيش الجزائري في المرحلة المقبلة، من خلال رفع الحظر الدستوري على تخطيه للحدود الإقليمية والمشاركة في المهام الدولية، محل جدل وحتى انتقادات من طرف المعارضين للدستور الذين حذروا من تحويل الجيش الجزائري إلى "دركي في خدمة أجنحة القوى الإقليمية والدولية، ومن توريطة في المأزق الأمنية المتجددة خاصة في منطقة الساحل والصحراء"، على اعتبار أنه المؤسسة الوحيدة في المنطقة التي بإمكانها ملاحقة التنظيمات الجهادية، في ظل هشاشة نظيراتها في الدول المحيطة بها.

ويخوض الجنرال شنقريحة، حملة دعائية مباشرة منذ عدة أسابيع داخل وحدات وهيكل المؤسسة، لحشد منتسبيها للمشاركة القوية وتركية الوثيقة، متجاوزا بذلك خطاب الحيايد وسيتم التعامل مع المعاني والخلفيات السياسية التي تحملها، لأن السياق الذي جاءت فيه، وهو الإعلان عن التطبيع بين السودان وإسرائيل، ما يفهم منه الاعتراف بالدور المصري في تسهيل هذه الخطوة.

وترى مصر أن أهمية الرسالة في الإدانة الأمريكية الصريحة للموقف الإثيوبي، وأن استمرارها على هذا النهج سوف تكون له عواقب وخيمة، لأن ما تقوم به تصرف بضر بمصر، ويندرج ضمن حجب المياه، وبالتالي ليس هناك طريق سوى العودة إلى وثيقة واشنطن التي توصلت إلى حلول متوازنة لنحو 90 في المئة من الخلافات.

وتعتقد أن الرسالة تقلل من حجج إثيوبيا حول رغبة مصر في الاستحواذ على مياه النيل، أو التعتن في المفاوضات، وتظهر أن أديس أبابا هي التي تتصل من التوصل إلى اتفاق ملزم لحل الأزمة، ولذلك ستبقى المعاني مهمة للولايات المتحدة في شرق أفريقيا.

مصر تتقبل المعنى السياسي دون العسكري في رسالة ترامب لإثيوبيا

القاهرة تبتعد عن الخشونة مع سد النهضة تجنبا للمواجهة العسكرية



القاهرة تنتهج سياسة الحذر في ملف سد النهضة

وسلط هذا الخضم، يتخذ كل طرف احتياطات عسكرية غير مباشرة، توجي بالضرب والصد، فمصر تتفاخر بقوتها العسكرية الكبيرة، وتؤكد دوما أنها لن تتعدم الحلول في أزمة سد النهضة، مع أن المناهضة الدبلوماسية والقانونية تبدو ضيقة حتى الآن، بما يفهم منه أن الخيار العسكري ليس مستبعدا تماما. في المقابل، تتوقع إثيوبيا للجوء إلى الخيار العسكري في أي لحظة، وتظهر امتلاكها لأنوار الردع، وتتحدث من حين إلى آخر التأكيد على وجود صواريخ حول سد النهضة قادرة على صد أي هجوم، وأوحت من خلال حظر الطيران فوق السد مؤخرا لأسباب أمنية أنه مهدد فعلا، ولا تريد مرور طائرات فوقه تتمكن من تصوير ما يجري أسفله من عمليات بناء أو تجهيزات عسكرية.

ويجد رئيس الوزراء الإثيوبي في سد النهضة وسيلة مهمة لتخفيف حدة المشكلات التي تواجهها في الداخل، ويرى أنه المشروع القومي الذي يستحق الالتفاف حوله في الوقت الراهن، لأنه يتعلق بمصير الأمة الإثيوبية. وصلت الأزمة إلى مفترق طرق، وأصبح الحل العسكري أقرب من أي وقت مضى، وربما هو الحل الوحيد المتاح أمام مصر لتجاوز الأزمة، غير أن أسلوب الإدارة المصرية الراهنة بعيد عن اعتماد هذا الخيار، ولن تجد رسالة ترامب استجابة عسكرية في القاهرة، وسيتم التعامل مع المعاني والخلفيات السياسية التي تحملها، لأن السياق الذي جاءت فيه، وهو الإعلان عن التطبيع بين السودان وإسرائيل، ما يفهم منه الاعتراف بالدور المصري في تسهيل هذه الخطوة.

وترى مصر أن أهمية الرسالة في الإدانة الأمريكية الصريحة للموقف الإثيوبي، وأن استمرارها على هذا النهج سوف تكون له عواقب وخيمة، لأن ما تقوم به تصرف بضر بمصر، ويندرج ضمن حجب المياه، وبالتالي ليس هناك طريق سوى العودة إلى وثيقة واشنطن التي توصلت إلى حلول متوازنة لنحو 90 في المئة من الخلافات.

وتعتقد أن الرسالة تقلل من حجج إثيوبيا حول رغبة مصر في الاستحواذ على مياه النيل، أو التعتن في المفاوضات، وتظهر أن أديس أبابا هي التي تتصل من التوصل إلى اتفاق ملزم لحل الأزمة، ولذلك ستبقى المعاني مهمة للولايات المتحدة في شرق أفريقيا.

ومنحت الضوء الأخضر لتركيبا لمتناميا في تدخلها وترسل الآلاف من المرتزقة. كما أن كلام الرئيس ترامب بشأن سد النهضة جاء في خضم حملة انتخابية لها طقوسها وحساباتها الأميركية، بما يتجاوز حدود الدعم المادي والمعنوي الظاهر لمصر، لأن مضمون الرسالة التي بعث بها ترامب لأديس أبابا يبدو متاخرا جدا، فالوساطة التي قامت بها واشنطن بالتعاون مع البنك الدولي، أعلن فشلها منذ فبراير الماضي. جرت أشهر عديدة على الفشل، وظل ترامب صامتا، ولم يدافع عن وساطة بلاده أو يتخذ موقفا صارما ممن عطل دوره، واكتفى متاخرا بخضم جزء من المساعدات الأميركية الموجهة إلى إثيوبيا، ولو أراد حضها على الرضوخ لفعل مبكرا، ما فهمته أديس أبابا على أنه نوع من التوازنات الأميركية في العلاقات مع الحلفاء في المنطقة.

ولم يردع الخفض الأميركي للمساعدات الحكومية الإثيوبية، بل منحها قوة في التحدي، وذلك، وهو ما فعله أبي أحمد عقب تصريح ترامب الجديد بشأن إدانته لموقف أديس أبابا، وخرج بتصريحات مناهضة تؤكد عدم التنازل، والمضي قدما في الطريق المرسوم، ولذلك وضع ترامب الزيت على النار بدلا من أن يطفئها.

حسابات سياسية معقدة

تبدو الإدارة الأميركية بطة عرجاء في هذا التوقيت، ولن تستطيع اتخاذ مواقف حاسمة على مدار الثلاثة أشهر المقبلة، تجاه إثيوبيا أو غيرها، ولن تتمكن من تقديم غطاء سياسي لمصر، إذا فكرت في ضرب سد النهضة، وهو ما يدركه الطرفان جيدا.

وتحسب القاهرة من سقوط ترامب، وفوز المرشح الديمقراطي جو بايدن، وبالتالي الاستعداد للدخول في مفاوضات سياسية حادة، إذا قدمت على ضرب سد النهضة، حيث تمثل هذه فرصة لتصفية حسابات قديمة ومعلقة. تواصل أديس أبابا التحدي، وهي مطمئنة أن واشنطن لن تمارس ضغوطا حقيقية عليها، وتواصل القاهرة سياسة الحذر، لأنها تعي أن الرئيس ترامب في موقف داخلي حرج، لن يمكنه، حتى لو أراد، أن يكون داعما لمصر في مواجهة إثيوبيا التي تعد حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة في شرق أفريقيا.

المصريون ينظرون إلى تصريحات دونالد ترامب بشأن سد النهضة بأنها فخ قد يقودهم إلى مواجهة عسكرية ليسوا مستعدين لها، كما أنها ليست خيارا للرئيس عبدالفتاح السيسي في الوقت الحاضر. وكما للرئيس الأميركي حساباته الخاصة وهو في الأمتار الأخيرة من حملته الانتخابية، فإن للقاهرة حساباتها أيضا بالرغم من المكسب السياسي لتلك التصريحات المنحازة لمصر وحققها في حماية ثروتها المائية.

تعرف القاهرة وسيلة للخروج منه حتى الآن، فالعودة والعهود الأفريقية غير صالحة، والوقت يمر والخسائر المائية سوف تتزايد، خاصة مع مرحلة الملاء الثاني للسد العام المقبل.

استيعاب دروس الماضي

رفض فريق آخر التعامل مع الأزمة بهذه الخشونة، خوفا من التداعيات السلبية على مصر، التي لم تعلن رسميا في أي مرحلة سابقة للجوء إلى هذا الخيار، وأكدت عدم التخلي عن الطريق الدبلوماسي، بل الحرص على التوصل لتفاهم حتى النفس الأخير.

واستحضر أنصار الفريق الثاني، ما يوصف بـ"الفخ" الذي نصبته السفارة الأميركية في العراق أبريل غلاسبي، قبيل غزو الكويت في 2 أغسطس 1990، عندما أوضحت للرئيس الراحل صدام حسين أنها لا تملك رأيا في خلاف العراق الحدودي مع الكويت، ما فهم منه أن بلادها لن تتدخل، بعد أن أرسلت الخارجية الأميركية توكيدا بأن واشنطن ليس لديها التزامات دفاعية أو أمنية خاصة تجاه الكويت، وبعدها جرى ما جرى.

وتحرص القيادة السياسية في القاهرة على استيعاب دروس الماضي، مصريا وعربيا، بشكل مبالغ فيه، ولا تعتبر امتلاك قوة عسكرية كبيرة دعوة لاستخدامها ضد الخصوم، لكنها وسيلة ردة في المقام الأول، ولا يميل الرئيس عبدالفتاح السيسي شخصيا إلى النهج الأول، وفي كل تحذيراته حرص على إظهار جانب الدفاع، وفي المرة الوحيدة التي أشار فيها إلى الهجوم العسكري في الأزمة الليبية وضع شرطا لم يتم تجاوزه.

ورغم العلاقة الوثيقة بين القاهرة وواشنطن، غير أن الأولى محملة بالهواجس حيال الرئيس دونالد ترامب، وقتها في إدارته يشوبها الحذر، وعانت من ارتباكات وتناقضات السياسة الأميركية في ليبيا، وتحميلها القاهرة جزءا كبيرا مما وصلت إليه الأزمة،

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

أحدثت تصريحات الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن سد النهضة، الجمعة، ردود فعل متباينة، حيث أشار الرجل إلى أنه لا يمكن لأحد إلقاء اللوم على مصر بسبب غضبها من تجاوزات إثيوبيا، وأن القاهرة هددت بتفجير السد، وقد اعتبر البعض الخطوة تأييدا أميركيا لتوجيه ضربة عسكرية، بينما اعتبرها آخرون فخا سياسيا.

ويذا أبي أحمد رئيس وزراء إثيوبيا، السبت، متحديا المعنى الذي ينطوي عليه حديث ترامب، عندما قال "النهضة سد إثيوبيا، والإثيوبيون سيكملون هذا العمل لا محالة، ولا توجد قوة يمكنها أن تمنعنا من تحقيق أهدافنا التي خططنا لها، لم يستعمرنا أحد من قبل، ولن يحكمنا أحد في المستقبل".

كلام ترامب بشأن سد النهضة جاء في خضم حملة انتخابية لها طقوسها وحساباتها الأميركية، بما يتجاوز حدود الدعم المادي والمعنوي الظاهر لمصر

تعامل فريق من المصريين مع كلام ترامب، على أن تفجير السد هو الحل الوحيد للخروج من أزمة التعتن الإثيوبي، فقد أخفقت كل الأدوات الدبلوماسية في ثني أديس أبابا على الرضوخ لنتائج المفاوضات، التي توقفت منذ نهاية أغسطس الماضي، ولم تعد متصدرة للمواجهة كما كانت طوال الأشهر الماضية، وخفت الضجيج الذي أصاط بها، وكان النسيان قد طواها، إلى أن جاءت تصريحات ترامب لتعيدها إلى الواجهة.

حاول هؤلاء الدفع نحو الخيار العسكري للخروج من المأزق، الذي لا